﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾

[سبأ: 23]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الانتقالُ من نفي قدرة الآلهةِ المزعومةِ في الدُّنيا إلى نفي شفاعتها في الآخرة

بعد أن بيَّنتِ الآيةُ السّابقة حالَ المزعومين أنَّهم آلهةٌ من دونِ اللّه تعالى، وأنَّهم لا يملكون في هذه الحياة الدُّنيا مثقالَ ذَرَّةٍ في السَّماوات ولا في الأرض، ولا يتصرَّفون في شيءٍ ممّا هو للّه الحقِّ سبحانه؛ ناسب بيان أمرٍ آخر، وهو أنَّه لا يملك أحدٌ الشَّفاعةَ عنده سبحانه إلّا لِمن أذن له، وذلك للرَّدِّ على مَنِ اعتقد أنَّ عبادةَ الأصنامِ الَّتي هي صورُ الملائكة ستشفع لهم، فأفادَتِ الآيتان بنفي نفعِ شيءٍ مِن دونِ اللّه تعالى، وأنَّ هؤلاءِ الشُّركاء ما هم إلّا أوهامٌ ضارَّة، لا حقائق نافعة.

❁ شَرحُ المفرَداتِ:

1) ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾: (شفع) أصلٌ يدلُّ على مقارنة الشَّيئين، من ذلك الشَّفعُ خلاف الوتر، تقول: كان فردًا، فشفعته، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾﴾ [الفجر: 3]، وشفع فلانٌ لفلان؛ إذا جاء ثانيه ملتمسًا مَطْلَبَهُ ومُعينًا له[1]، والشّافعُ: الطّالب لغيرِه، وتقول: استشفعتُ بفلانٍ، فتشفَّع لي إليه، فشَفَّعَهُ فيَّ، والاسمُ: الشَّفاعةُ، واسم الطّالب: الشَّفيع، والمعين: الشّافع[2]، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، أي: لا أحَدَ ينفع أحدًا بإعانتِهِ في مطلبِهِ عند اللّهِ إلّا بإذنِ اللّهِ ورضاه.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شفع).
(2) الخليل، العين: (شفع).

2) ﴿أَذِنَ﴾: (أذن) أصلٌ يدُلُّ على المرور، ومنه الأُذُنُ: الجارحة، لمرور الصوت، ويُستعار لِمَن كَثُرَ استماعُهُ وتصديقه لما يُقال له، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ﴾ [التوبة: 61]، أي: استماعه لما يعود بخيرٍ لكم، والإذنُ في الشَّيء: إعلامٌ بإجازته والرُّخصة فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: 64]، أي: بإرادته وأمْرِه، وقوله: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: 102]، أي: بعلمه، لكن بين العلم والإذنِ فرقٌ، فإنَّ الإذن أخصُّ، ولا يكاد يُستعمل إلّا فيما فيه مشيئةٌ به، راضيًا منه الفعل، أم لم يرضَ به، فإنَّ قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: 100]، فمعلومٌ أنَّ فيه مشيئتَهُ وأمره[1]، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ﴾، أي: بمشيئةِ اللّهِ وعِلْمِه ورضاه.

3) ﴿فُزِّعَ﴾: (فزع) أصلٌ يدلُّ على الذُّعر، يُقال: فَزِعَ يَفزَعُ فزعًا؛ إذا ذُعِرَ، والفزع: الفَرَقُ مِن الشَّيء؛ وأمّا فَزَّعتُ عنه؛ فمعناهُ كَشَفْتُ عنه الفَزَع، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾[2] بمعنى: كُشِفَ الفزع، وتفسير ذلك أنَّ جبريلَ لمّا نزل إلى النَّبيِّ ﷺ بالوحي، ظنَّتِ الملائكةُ أنَّه نَزَل بشيءٍ مِن أمر السّاعة، فَفَزِعت لذلك، فلمّا انكشف عنها الفَزَعُ؛ قالوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾: سَأَلَت لأيِّ شيءٍ نزل جبريل؟ قالوا: ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾، أي: قالوا: (قال: الحقَّ)[3].

4) ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾: (علا) أصلٌ يدُلُّ على السموِّ والارتفاع، والعُلْوُ: ضدُّ السُّفْل، والعُلُوُّ للّهِ ﷻ عن كلِّ شيءٍ، فهو أعلى وأعظم ممّا يُثْنَى عليه[4]، و(عَلا) يقال في المحمود والمذموم، و(عَلِيَ) لا يُقال إلّا في المحمود، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [القصص: 4]، وقال: ﴿لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٨٣﴾ [يونس: 83]، وقال تعالى: ﴿فَٱسۡتَكۡبَرُواْ وَكَانُواْ قَوۡمًا عَالِينَ ٤٦﴾ [المؤمنون: 46]، والعَلِيُّ: هو الرَّفيع القدر مِن: عَلِيَ، وإذا وُصِف اللّهُ تعالى به، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٦٢﴾ [الحج: 62]، وكما في الآية هنا: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ فمعناه أنَّه عالٍ على خلقِهِ، مستوٍ على عرشه، لا يحيط به وصْفُ الواصفين، ولا عِلمُ العارفين، فهو العليُّ بذاتِهِ وقهرِهِ وقدْرِه.

(1) الأصفهانيّ، المفردات: (أذن).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فزع).
(3) ابن سيده، المُحكم والمُحيط الأعظم: (فزع).
(4) الخليل، العين: (علو).

5) ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾: (كبر) يدلُّ على خلاف الصِّغر[1]، والكِبْر: مُعظمُ الأمر، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النور: 11]، أي: معظم أمره[2]، وكَبُر الأمر، وخَطْبٌ كبير، وكَبُر الرَّجل في قدرِهِ، وكَبِر في سنِّهِ، وشيخٌ كبير، مِنْ عُلوِّ السِّنِّ[3]، ومعناه هنا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾، أي: الكبير الذي كلُّ شيءٍ دونه.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الشَّفاعةُ منفيَّةٌ عن أهل الشِّركِ والنُّكران

تُبيِّنُ الآيةُ الكريمةُ أنَّ الشَّفاعةَ في الآخرة لن تكون إلّا لِمَن أذن اللّه له في الشَّفاعة، فإذا كانت الشفاعاتُ لا تنفع عند اللّهِ أحدًا إلّا لِمَن أذِنَ اللّه في الشَّفاعة، واللّه لا يأذنُ في الشفاعة إلّا لِمَن رضي عنه، ولا يأذن فيه لأهل الكفر والشِّرك، فكيف يعبدون مَن يعبدونَهُ مِن دون اللّه زعمًا مِنهم أنَّهم يقرِّبونهم إلى اللّه زُلفى، وأنَّهم يشفعون لهم عند ربِّهم، فإذا أَذِن اللّه لِمَن أَذِن له أن يشفعَ؛ فزِع لسماعه إذْنَهُ، حتى إذا فُزِّع عن قلوبهم، فجلّيَ عنها، وكُشِف الفزعُ عنهم؛ قالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالت الملائكة: الحقَّ[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نوعُ (الواو) وفائدتها:

استغراقُ نفي نفعِ الآلهةِ المزعومة لزمانَيِ الدُّنيا والآخرة

الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ عاطِفةٌ، حيث عطفت الكلام على ما قبلَهُ لبيان أنَّ مَن لا يملك شيئًا من مخلوقات الدُّنيا، فهو غير مُستحِقٍّ للعبادةِ، ثمَّ زادت الأمرَ بيانًا بأنْ ذَكَرت نَفيَ قُدرتِها على الشَّفاعة، فهي غيرُ مالكةٍ، وغيرُ قادرةٍ على الإنجاء في الدُّنيا، وغيرُ قادرةٍ على تقديم شفاعةٍ معنويَّةٍ للإنجاء في الآخرة،

(1) ابن سيده، المُحكم والمُحيط الأعظم، وابن فارس، مقاييس اللغة: (كبر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كبر).
(3) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (كبر).
(4) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 395 - 400.

فجَمَعَت الواوُ بين نَفْيَين، نفي ملك شيءٍ في الدُّنيا، ونفي الشِّفاعة في الآخرة، فاستغرقت الزَّمان كلَّه.

دلالةُ (لا) النّافية:

نفيُ الشَّفاعةِ نفيٌ لوجودِها لا لمجرَّد نفعِها

(لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ نافيةٌ؛ إذ نفى الحقُّ أيَّ شفاعةٍ عنده يومَ القيامة إلّا لِمَن أَذِن له سبحانه، فمعنى نفي الشَّفاعةِ عدمُ وجودِها أصلًا، أي: لا تقع شفاعةٌ لهم من معبوداتِهم، وليس المعنى أنَّه يصدر عنهم شفاعةٌ، ولا تنفع، فإنْ كان المعبودون أصنامًا، أو كُفّارًا كفرعون، فسلْبُ الشَّفاعةِ عنهم ظاهرٌ، وإن كانوا ملائكةً أو غيرهم ممَّن عُبِدَ، كعيسى ﷺ، فشفاعتهم إذا وجدت؛ تكون للمؤمنين فحسب[1].

دلالةُ استعمالِ مفردة النَّفع:

عمومُ نفي الشَّفاعةِ عن الشّافع والمشفوع له

آثرَ النَّظمُ الكريم استعمالَ مُفرَدَة النَّفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾، ولم يأتِ بلفظةٍ أخرى تقوم مقامَها؛ وذلك لأنَّ النَّفع أعمُّ في الاستعمالِ، وأنسبُ في السّياق، فالنَّفعُ يجيء أوَّلًا: بمعنى المساعد الملائم، وهو ضدُّ الضارِّ وهو أكثر إطلاقِه، ومنه: دواء نافع، ونفعني فلان، ويجيء ثانيًا: بمعنى حصولِ المقصود من العمل ونجاحه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: 158]، فالنَّفعُ بالمعنى الأوَّل يفيدُ انتفاعَ المشفوع له بالشَّفاعة، أي: حصول النَّفع له بانقشاع ضرِّ المؤاخذة بذنب، كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: 48]، وبالمعنى الثّاني في الآية يفيد القبولَ من الشّافع لشفاعته، فلمّا عبَّر في هذه الآية بلفظ ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ الصّالح لأنْ يعدَّ مضافًا إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ احتمل (النَّفع) أن يكون نفعَ الفاعل، أي: قبول شفاعتِه، ونفع المفعول، أي: قبول شفاعةِ مَن شفع فيه[2]، فناسب لفظُ النَّفعِ لفظَ الشفاعةِ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 541 - 542.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 187.

دلالةُ التَّعبيرِ بصيغة المضارع:

شمولُ نفي الشَّفاعة يوم القيامة في الأوقات كلِّها

جيءَ بالفعل ﴿تَنفَعُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ بصيغة المضارعِ، لتصوير نفي أن يكونَ هناك شفاعةٌ يوم القيامةِ، سواء في بداية الحسابِ أو أثنائه أو آخره، فإنَّ النَّفي شاملٌ مستمرٌّ في كلِّ الأوقات، وهذا أدلُّ في النَّفي، وأرسخُ في إنبات اليأسِ في قلوبِهم مِن أن تنفعَ الشَّفاعة، وأقوى في التَّرهيب لمن وعى قلبُهُ المقصودَ، فرعى عقلُهُ المطلوبَ.

معنى تعريفِ لفظِ ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾:

(أل) في لفظِ ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ عِوَضٌ عن مضافٍ إليه محذوفٍ، تقديرُهُ: ولا تنفع شفاعةُ الشّافعين، أو عهديَّةٌ وهي الشَّفاعة المنقِذَة من النار، أو الشَّفاعة التي زعم أهل الشِّرك أنَّها ثابتةٌ لمعبوداتهم.

بلاغةُ المجاز العقليِّ:

إسنادُ النَّفعِ للشَّفاعةِ مبالغةٌ في النَّفي واستغراقٌ للأفراد

دلَّتِ الشَّفاعة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ على معنى الشّافع والشَّفيع، أي: لا يشفع إلّا مَنْ أُذِنَ له أن يكون شافعًا، ولا تنفع شفاعتُه إلّا في مَن أُذن له أن يكونَ شفيعًا، وبحسب ذلك فهي من قبيل المجاز العقليِّ؛ إذ أُسنِد النَّفع للشَّفاعة، وأُريد الشّافع والشَّفيع، مِن باب ذِكْرِ الصِّفة وإرادة الموصوف، تقول: الشَّفاعة لزيد، على معنى أنَّه الشّافع، كما تقول: الكرم لزيد، وعلى معنى أنَّه المشفوع له[1].

نكتةُ تقييدِ نفي الشَّفاعة بالظَّرفِ:

لا يُرادُ بالتَّقييدِ التَّخصيص بل الرَّدُّ على المعتقد

قُيِّدَ نفي الشَّفاعة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بالظّرفِ ﴿عِندَهُۥ﴾؛ وذلك لأنَّ الكلامَ في الرَّدِّ على معتقدات المشركين، فلمّا قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:

(1) الزمخشريّ، الكشّاف: 3/ 589.

18]؛ ناسب ذكر العنديَّة هنا، فنُفيَت شفاعتُهُم في عموم نفي كلِّ شفاعةٍ نافعةٍ عند الله إلّا شفاعة من أذن الله أن يشفع[1].

نكتةُ الإضمارِ دون الإظهار:

معنى قولِه تعالى: ﴿عِندَهُۥٓ﴾، أي: عندَ اللهِ، وجاء مضمرًا لا مُظهرًا؛ لأنَّ المعنى حاضرٌ في الأذهانِ، فالعنديَّة المنفيَّة هي عنده ﷻ.

نوعُ الاستثناءِ وفائدته:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ استثناءٌ مفرَّغٌ، فالمستثنى منه محذوفٌ تقديره: (ولا تنفع الشفاعةُ لأحدٍ إلّا لمن أَذِنَ له)[2]، وفي هذا إبطالُ شفاعةِ أصنامهم؛ لأنَّهم زعموا لهم شفاعةً لازمةً مِن صفات آلهتهم؛ لأنَّ أوصافَ الإلهِ يجب أن تكونَ ذاتيَّةً، فلمّا نفى اللهُ كلَّ شفاعةٍ لم يأذن فيها للشّافع؛ انتفتِ الشَّفاعة المزعومة لأصنامِهم، وبهذا يندفع ما يُتَوَهَّم مِن أنَّ قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ لا يبطل شفاعة الأصنام[3].

تـأكـيـدُ إبـطـال شفاعةِ الأوهام من الأصنام

ويمكن أن يكونَ الاستثناءُ في قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بمعنى: (لا تُقبل شفاعةٌ إلّا شفاعةٌ كائنةٌ لمن أذن الله له)، والاستثناءُ مِن جنس الشَّفاعة المنفيِّ بقرينة وجود اللّام، وليس استثناء من متعلِّق ﴿تَنفَعُ﴾؛ لأنَّ الفعل لا يُعدَّى إلى مفعوله باللّام إلّا إذا تأخَّر الفعلُ عنه، فضعُفَ عن العمل بسبب التَّأخيرِ؛ فلذلك احتملت اللّام أن تكونَ داخلةً على الشّافع[4].

بلاغةُ (اللام) في تنوُّع المعاني:

احتمل قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ أن يكونَ معناه: (إلّا

احتمالُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ في سياقٍ واحدٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 187.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 542.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 187.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 188.

لمن أذِن اللّهُ أن يكونَ مشفوعًا له)، وهو الظّاهر، أي: (إلّا شفاعة كائنة لأجله)، والشّافع وهو الفاعل محذوفٌ، وإنَّما دلَّ عليه المعنى والسياق، واحتمل أن يكونَ المعنى: (إلّا لمن أذِن اللّهُ أن يكونَ شافعًا)، فيكون قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بمعنى: (إلّا لشافعٍ أذِن اللّهُ له أن يَشْفَعَ لغيره)، والمشفوعُ محذوفٌ دلَّ عليه المعنى والسّياق، وتكون اللّام في ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾ لامَ التَّبليغ أو لامَ الملك، لا لام العلَّة، وفي هذا تكذيب لقولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: 18][1].

علَّةُ التَّعبيرِ بالموصول (مَن):

دلالةُ استخدامِ (مَـنْ) على الشّافع والمشفوع

يحتملُ أن يكونَ المقصودُ بالاسم الموصول (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ الشّافِعَ، أي: لا تُقبَلُ شفاعة إلّا شفاعة كائنة لِمَن أذن الله له، أي: أَذِنَ له بأن يشفعَ، وعبَّر بالاسم الموصول (مَنْ) التي تختصُّ بأولي العلم في التَّعبير عن الآلهة والأصنام وغيرهم، فأُنزِل غيرُ العاقل منزلةَ العاقل، وهي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝﴾ [الأحقاف: 5]؛ إذ عبَّر عن الأصنامِ بـ (مَنْ) لتنزيلِها منزلةَ العاقلِ؛ لأنَّهم عبدوها[2]، وهم كذلك يطلبونَ شفاعتَها عند اللّهِ تعالى، ويحتمل أن يكونَ المقصودُ بالاسم الموصول المشفوعَ فيه، أي: إلّا شفاعةً لمشفوعٍ أَذِن اللّه للشّافعين أن يشفعوا له، أي: لأجله[3].

دلالةُ استعمالِ فعل ﴿أَذِنَ﴾ ماضيًا:

الأخبارُ القرآنيَّةُ المستقبليَّةُ قطعيَّةُ الوقوع

يكون الإذنُ للشّافع في زمن المستقبلِ، لكنَّه صيغ فعلُ ﴿أَذِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بصيغة الماضي؛ لأنَّها من قبيلِ الوعد، وهي من قبيل الإخبارِ عمّا سيحدث مستقبلًا مع قصد

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 542.
(2) السّامرّائي، معاني النحو: 1/ 119.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 188.

القطْعِ بوقوعِها، ونكتةُ التَّعبيرِ بالماضي أنَّ الوعدَ أو الحدث متحقِّقُ الوقوع، وهو مقطوعٌ بحصولِه.

توجيهُ القراءاتِ القرآنيَّة:

بناءُ الفاعلِ تصريحًا أو تغيير الصيغة تعظيمًا

اختلفَ القرّاءُ في قَوْلِه تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فَقَرَأَ الجمهورُ: ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾ بِفَتْح الألف، على الفاعلِ وهو اللّه تعالى، وقَرَأَ أَبو عَمْرو وحَمْزَة والكسائي وخلف[1]: ﴿أُذِنَ لَهُۥ﴾ بِضمِّ الألف على المفعول، وهي للتَّعظيم[2]، ويحدُث معها التِفاتٌ مِنَ البناء للفاعل بقوله: ﴿عِندَهُۥ﴾ إلى البناء للمفعول بقوله: ﴿أُذِنَ لَهُۥ﴾.

بلاغةُ الإيجازِ بحذف الجُملِ:

تصويرُ هولِ مشهدِ القيامة

في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾ طيٌّ كلامٍ، والتَّقدير: (إلّا لمن أَذِنَ له، ويومئذٍ يبقى النّاسُ مرتقبين الإذنَ لمن يشفع، فزعين من ألّا يُؤذنَ لأحد زمنًا ينتهي بوقت زوال الفزعِ عن قلوبِهم حين يُؤذنُ للشّافعين بأن يشفعوا)، وهو إيجازُ حذفٍ[3]، وكان ذلك مفهومًا مِنَ السّياق وتصوير هول المشهدِ، وإيجازُ حذف الجُمل كثيرٌ في القرآن الكريم، قليلٌ في كلام النّاس.

فائدةُ حذفِ متعلِّق فعل ﴿أَذِنَ﴾:

اشتمالُ الشّافعِ والمشفوعِ له بالنَّفي

اختلف المتأوِّلون في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فقالت فرقةٌ: معناه (لِمَن أَذِنَ له أن يُشفعَ فيه)، وقالت فرقةٌ: معناه (لِمَن أَذِنَ له أن يشفع هو)[4]، واللَّفظ يعمُّهما؛ لأنَّ (الإذن) إذا انفردَ للشّافع؛ فلا شكَّ أنَّ المشفوعَ فيه مُعيَّنٌ له، وإذا انفردَ للمشفوع فيه؛ فالشّافع – لا محالة – عالمٌ مُعيَّنٌ لذلك[5].

(1) ابن الجزري، النشر: 2/ 350.
(2) ابن مجاهد، السّبعة في القراءات، ص: 324 - 325.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.
(4) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 4/ 418.
(5) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 4/ 418.

معنى ﴿حَتَّىٰٓ﴾ وفائدتها:

انتظارُ الإذنِ بالشَّفاعة فزعًا وأملًا

أداةُ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ ابتدائيَّةٌ، وهي تفيد ارتباطَ ما بعدها بما قبلها - لا محالة - فالضَّمائرُ التي في الجملة الواقعة بعد ﴿حَتَّىٰٓ﴾ عائدةٌ على ما يصلحُ لها في الجمل الَّتي قبلها، وقد أفادَت ﴿حَتَّىٰٓ﴾ الغاية بأصل وضعها، وهي هنا غايةٌ لما أفْهَمَهُ قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[1] من أنَّ هنالك إذنًا قدسيًّا يأذن الله به ناسًا من الأخيار بأن يشفعوا، وأنَّ الذين يرجون أنْ يُشفعَ فيهم ينتظرون ممَّن هو أهلٌ لأن يَشفع، وهم في فزعٍ مِنَ الإشفاقِ ألّا يؤذنَ بالشَّفاعة فيهم[2].

دلالةُ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ في سياق الجملة:

الإيذانُ بوجودِ تربُّصٍ وطولِ انتظارٍ لسماعِ الجواب

اتَّصل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ بما فُهِمَ مِن هذا الكلام من أنَّ ثَمَّ انتظارًا للإذن وتوقُّعًا وتمهُّلًا وفزعًا مِنَ الرّاجين للشَّفاعة والشُّفعاء، هل يؤذنُ لهم أو لا يؤذن؟ وأنَّه لا يُطلَقُ الإذن إلّا بعد مليٍّ من الزَّمان، وطولٍ من التَّربُّص، كأنَّه قيل: يتربَّصون، ويتوقَّفون مليًّا فزعين، حتى إذا فُزِّع عن قلوبهم، أي: كُشِفَ الفزعُ عن قلوب الشّافعين والمشفوع لهم بكلمةٍ يتكلَّم بها الله سبحانه في إطلاق الإذن؛ تباشروا بذلك وسألَ بعضُهم بعضًا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ﴾، أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذنُ بالشَّفاعة لمن ارتضى[3]، فكانت الجملةُ الثّانية بمنزلة بيانٍ للجملةِ الَّتي سبقتها، وكلاهما خبرٌ.

بلاغةُ الالتفاتِ مِنَ الخطاب إلى الغيبةِ:

الالتفاتُ محتملٌ بحسب بيانِ المعنى

﴿حَتَّىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ غائيَّةٌ، فإذا جعلناها لمنطوقٍ، وهو ﴿زَعَمْتُم﴾ [سبأ: 22]، فيكون الضَّميرُ في ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ التفاتًا؛ لأنَّ الضَّميرَ للكفّارِ[4]، فالتفت مِنَ المُخاطَبِ في

(1) الزمخشريّ، الكشّاف: 3/ 589، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 188.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.
(3) الزمخشريّ، الكشّاف: 3/ 589.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 544 - 545.

قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [سبأ: 22] إلى الغائبِ في ﴿عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، وإذا جعلنا الكلام مرسلًا غير متقيِّدٍ بضميرٍ مضى ذكرُه، فلا التفات.

نكتةُ استعمالِ أداة ﴿إِذَا﴾:

آثرَ النَّظمُ الكريم استعمالَ ﴿إِذَا﴾ دون (إن) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾؛ لبيانِ تحقُّقِ وقوعِ ذلك التَّفزيع، وهو ما يلتئمُ مع دلالاتِ النَّظم، ويؤكِّد معاني السّياق.

دلالةُ الكنايةِ في لفظِ التَّفزيع:

كشفُ الفزعِ عند حصول الإذنِ بالشَّفاعة

فعلُ التَّفزيع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ كنايةٌ عن ابتداءِ الإذنِ بالشَّفاعة لمن شاءَ اللهُ لهم أن يشفعوا، وهو ميقاتُ كشفِ الفزعِ من قلوب الشّافعين والمشفوع لهم، بكلمةٍ يتكلَّم بها الله تعالى في إطلاق الإذن، فيسأل بعضُهم بعضًا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا الحقَّ، أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذنُ بالشَّفاعة لمن ارتضى[1]، فيكون التَّفزيع - أي: ذهاب الفزع - هو الكنايةُ عن الإذنِ بقبول الشَّفاعة لمن شاء الله تعالى.

فائدةُ حذفِ المفعولِ:

حذفُ المفعولِ تكثيرٌ للمعنى وتوسيعٌ للدّلالة

حُذِفَ المفعولُ أو نائب الفاعل - على القراءتين - في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ والمفعول هو الوجل، والمعنى: (حتّى إذا جُلّي، وكُشِفَ الوجلُ والخوف عن القلوبِ، وانتفى عنها، وفني)[2]، فلم يُذكر (الوجل)؛ تهويلًا لشدَّةِ الموقف وعظيم ما يُفهم، وذهابًا في عمومِ المعاني؛ ليذهبَ ذهن المخاطَبِ في ألوانٍ من معاني الخوفِ من مشهد ذلك اليوم.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 544.
(2) الزمخشريّ، الكشّاف: 3/ 590.

توجيهُ القراءاتِ القرآنيَّة:

بيانُ ما اعترى القلبَ من حيثُ الفاعلُ والفعلُ

اختلف القرّاءُ في قَوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، فقَرَأَ ابن عامر ويعقوب: ﴿فَزَّعَ﴾ مَفتوحَةَ الفاءِ والزاي مُشدَّدةً، أي: بمعنى: كشف اللّه الفزع عن قلوبهم[1]، وقَرَأَ الباقون: ﴿فُزِّعَ﴾ بِضَمِّ الفاء وكسر الزاي مُشدَّدةً[2] على البناء للمفعول، وفيه تعظيمٌ لأمر التَّفزيع، والقراءتان تلتقيان في معنى تجليةِ القلبِ وانكشافِهِ باعتبارِ الفاعل، وباعتبارِ ما اعترى القلب.

دلالةُ صيغةِ التَّفزيع:

التَّضعيفُ في الفعل ﴿فُزِّعَ﴾ في القراءتَين للإزالة، وهو يحصلُ لهم بانكشافٍ إجماليٍّ يُلهَمونه، فيعلمونَ بأنَّ اللّه أذِنَ بالشَّفاعة، ثمَّ يتطلَّبون التَّفصيلَ بقولهم: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾[3].

نكتةُ صيغةِ ﴿فُزِّعَ﴾:

تصويرُ عظمةِ الموقفِ يومَ القيامةِ

بُنيَ فعلُ التَّفزيعِ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، بصيغة (فَعَّلَ) المشدَّدة على القراءتين معًا، ومعناه الإزالةُ، (فَزَّعْتُ)، أي: أزلت الفزع عنه[4]، وبناؤهُ للمفعول ﴿فُزِّعَ﴾؛ لتعظيم التَّفزيع لصدورِه عن جنابٍ عظيم، ففيه جانبُ الآذنِ فيه، وجانبُ المبلِّغ له، وهو الملك[5]، مع استحضارِ معرفةِ الفاعل، الذي أومأت إليه قراءةُ البناءِ للفاعل ﴿فَزَّعَ﴾.

دلالةُ حرف ﴿عَن﴾:

أفادَ حرفُ ﴿عَن﴾ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ المجاوزة، أي: الابتعادُ، فأبعدَ عن قلوبهم الفزعَ بعد أن كان حاضرًا ماكثًا جاثمًا.

---

(1) الكرمانيّ، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ص: 339.
(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 529، وابن الجزري، النشر: 2/ 351.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.
(4) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 4/ 418.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.

بلاغةُ استعمالِ مفردةِ القلوبِ:

القلبُ هو الاسم العَلَم على الآلة المُمَيَّزة

آثرَ النَّظمُ الكريم استعمالَ مفردة القلوب في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ دون الأفئدة، وذلك أنَّ القلوبَ هي الاسم العَلَم على هذه القطعة الصنوبريَّةِ ذات الإدراك المعلوم، فالمناسبُ في هذا السّياق ذكرُ القلوب التي تُمثِّل المعنى بالتَّجرُّد عن أيِّ دلالةٍ أخرى، فإنَّ الأفئدةَ تُطلق في سياق الحديث عن توقُّدِ المشهدِ وعمل المشاعر في القلوبِ، فكان المناسبُ هنا استعمالَ لفظ القلوبِ دون الأفئدةِ.

دلالةُ إضافةِ القلوبِ إلى الضَّمير:

اختصاصُ القلوبِ بالتَّفزيع في ذلك اليوم

أُضيف لفظُ القلوبِ إلى الضَّمير في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، والإضافةُ بمعنى اللّام، وهي لبيان الملك أو الاختصاص، والضَّمير في ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ عائدٌ على ما عادت عليه الضَّمائر التي للغيبة في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ [سبأ: 22]، وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ﴾ [سبأ: 22]، وقوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم﴾ [سبأ: 22]، وهمُ الملائكةُ الَّذين دعوهم آلهةً وشفعاء، أو عموم المدعوّين من دونِ اللّهِ، أو يكون الضَّمير في ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ عائدًا على عموم الراجين للشَّفاعة يوم القيامةِ المنتظرينَ لها[1].

بلاغةُ الاكتفاءِ:

بذهابِ التَّفزيع عن قلوبٍ يقع الحرمان في غيرِها

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ حذفٌ تقديره: (فإذا أذن اللّه لمن شاء أن يشفعَ؛ زال الفزعُ عن قلوبهم، واستبشروا؛ إذ إنَّه فُزِّعَ عن قلوب الذين قُبِلَتِ الشَّفاعةُ فيهم)، أي: (وأيس المحرومون مِن قَبول الشفاعة فيهم)، وهذا مِن الحذف المُسمّى بالاكتفاءِ، اكتفاءً بذكرِ الشَّيء عن ذكر نظيرِهِ أو ضدِّهِ، وحسنه هنا أنَّه اقتصارٌ على ما يسُرُّ المؤمنين الذين لم يتَّخذوا من دونِ اللّهِ أولياء[2].

(1) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 4/ 418، وأبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 543.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.

دلالةُ استعمالِ فعل القولِ في جملة الجواب:

تصويرُ المشهدِ بأبعادِهِ النَّفسيَّة والشُّعوريَّة

جاء فعلُ القولِ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ ماضيًا لاستحضارِ المشهدِ المستقبلي يوم القيامة، باعتبارِ وقوعِهِ وتحقُّق حصولِهِ، وأُتي بفعل القول لبيان أنَّه بمجرَّد التَّفزيع عن القلوب، وذهاب الوجلِ والخوف، يقع منهم القولُ استفهامًا واستعلامًا عمّا قيل في ذلك المشهد المهول، وهو ما يُصوِّر حالَ القائلين النَّفسيَّ.

تعيينُ مرجعِ ضمير فعل ﴿قَالُواْ﴾:

المشفوعُ له مسارِعٌ للسُّؤال مبادرٌ للاطمئنان

ضميرُ فعل القولِ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ عائدٌ على بعض مدلول قولِهِ تعالى: ﴿لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ﴾، وهم الذين أُذِنَ للشُّفعاء لِقَبول شفاعتهم فيهم، وهم يوجِّهون هذا الاستفهامَ إلى الملائكة الحافّين من حول العرشِ[1]، ودلَّ ضميرُ الجمعِ في ﴿رَبُّكُمۡۖ﴾ على جماعة الشُّهود لقول الله تعالى وأمْرِه بقبول الشَّهادة.

نوعُ الاستفهامِ ودلالته:

الاستفهامُ مستفهامٌ حقيقيٌّ في كونِ المسؤول عنه غيرَ معلوم

الاستفهامُ في قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ﴾ حقيقيٌّ؛ لأنَّ المُستفهِم يسأل حقيقةً، عن عدم معرفةٍ بإذنِ الله في الشَّفاعة، فكان الجواب: ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾، أي: قالوا: (قال الحق)، بمعنى الإذنِ في الشَّفاعة لمن ارتضاهُ سبحانه من نبيٍّ أو صدّيق أو غيرهما، ويومِئُ الاستفهام إلى طلب الاستعانة بِمَن درجتُه عاليةٌ عند اللهِ تعالى، ومن لديه العلمُ اليقينيُّ بنبأٍ عظيمٍ هو قولُ اللهِ تعالى في قَبولِ الشَّفاعة أو عدم قبولها.

مرجِعُ الإشارةِ (ذا) ودلالتها:

الإشارةُ في اسمِ الاستفهامِ مستفهامٌ للمشهد الواقع فيه الحدث

الإشارةُ (ذا) في اسم الاستفهام: ﴿مَاذَا﴾ عومِلَت معاملةَ الموصول؛ لأنَّ أصل ﴿مَاذَا قَالَ﴾ بمعنى: (ما هذا الذي قال؟)، فلمّا كثُر استعمالُها بدون ذكرِ اسمِ الموصولِ؛ قيل: إنَّ (ذا) بعد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.

الاستفهام تصير اسمَ موصولٍ، وقد يُذكر الموصول بعدها كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: 255][1]، وهذا من باب الاتِّساع في التَّوجيه، وإلّا فاسم الإشارةِ في قوله تعالى هنا: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ راجعٌ إلى المشهد الذي انتُزِع منه الكلامُ.

بلاغةُ الكنايةِ:

جملةُ ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ كنايةٌ عن الأمر الإلهيِّ في الإذن من عدمِه، كأنَّه قيل: بماذا أمر ربُّكم؟ والسُّؤال يُبيِّن رغبةَ السّائل في المعرفةِ الدّالَّة على تشويق السّائلين.

نكتةُ التَّعبيرِ بعنوان الرُّبوبيَّة:

الرُّبوبيَّةُ عنوانُ التَّربية والرَّحمة واللُّطف

جاء التَّعبيرُ بعنوان الرُّبوبيَّة في قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ دون الألوهيَّة، لما في الرُّبوبيَّة من استدعاء قَبولِ الشَّفاعة التي كانت تدور في أذهانهم، وطلب الرَّحمة؛ لأنَّ المقامَ هو مقامُ ربوبيَّة، فالخالق الربُّ سبحانه هو الذي يُرتجى في هذه السّاعة منه القبول للشَّفاعة.

دلالةُ الإضافةِ في قوله: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾:

مَن خضعَ لِله فَهِم مراده

أُضيفَ لفظُ الرُّبوبيَّة في قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾ إلى ضمير المخاطَبين، ولم يأتِ بضمير المتكلِّم، كأن يُقال: (ماذا قال ربنا)، ذلك أنَّ الخطابَ مِنَ الأدنى إلى الأعلى، فالخطابُ من جهة الذين فُزِّع عن قلوبهم إلى الَّذين لم يصبْهُمُ الفزع أصلًا، فلمّا كان المتكلِّمون يبحثون عن الشَّفاعة؛ ناسب أن يكون الخطابُ متَّجهًا إلى مَن يعلمون بحقيقة الأمرِ، فيُسألون عن ذلك؟.

تعيينُ مرجعِ الضَّميرِ:

ضميرُ ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ عائدٌ إلى المسؤولين، وهم الملائكة المُقرَّبون

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 190.

الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدٗا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ﴾ [النساء: 172][1].

علَّةُ فصلِ الجملة عمّا قبلَها:

فُصِلَت جملة ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ عن جملة ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾؛ لأنَّها جوابٌ لها، فاقتضى عدم وصلها، على طريقة المحاوراتِ في القرآن.

بلاغةُ الاختزالِ بحذف العامل:

دلالـــةُ كلـمةٍ واحـــدةٍ على جملةٍ متكاملةٍ مفيدةٍ

في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ مجازٌ بالحذف، أي: (قالوا: قال: القول الحقَّ)[2]، وانتصاب الحقِّ على أنَّه مفعول ﴿قَالُواْ﴾ يتضمَّن معنى القول، أي: (قال: القول الحقَّ)، وهذا هو المعنى الذي يقتضيه نظمُ الآيةِ، ويلتئِمُ مع معانيها[3]، فكلمةُ ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾ وقعت حكايةً عمّا قاله الله تعالى، فجاءت كلمة ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾ مختزلةً لذلك كلِّه، فالذي صدر أقوالٌ مِن قبول شفاعةٍ في بعض المشفوع فيهم ومِن حرمانٍ لغيرهم، كما يقال – ولله المثلُ الأعلى –: ماذا قال القاضي للخصم؟ فيُقالُ: قال الفصلَ، فهذا حكايةٌ لمقول الله بالمعنى[4].

معنى تعريفِ لفظِ ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾:

دلَّ التَّعريفُ في (أل) على الحقِّ المُطلقِ في هذا الموقف، فهو تخصيصٌ لهذا الحقِّ؛ إذ اختصَّ الله تعالى في إطلاقه وقوله، فكلُّ ما صدر في حقِّ الشَّفاعة؛ فهو الحقُّ دونَ غيرِه.

نوعُ (الواو) ودلالتها:

جملة: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ تتمَّةُ جوابِ المجيبين، فيها تعظيمٌ لله بذكر صفتين من صفاتِ جلاله، وهما صفةُ العليِّ وصفة الكبير[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 189.
(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 2/ 148.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 190.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 190.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 190.

بلاغةُ التَّعريضِ بتقديم الضَّميرِ:

التَّعريضُ بالآلهةِ التي لا تتَّصف إلّا بصفات النَّقص والعجز

قُدِّمَ ضميرُ الشَّأنِ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ﴾؛ لإفادةِ تعريفٍ جديدٍ لبيان عظيم شأنِ القولِ الصّادر عن الله تعالى؛ إذ أفادَ تقديمُ الضَّمير (هو) الحصرَ، فهو وحده العليُّ الكبير الذي لا يصدر عنه إلّا الحقُّ، وأفاد هذا التَّقديمُ التَّعريضَ بالآلهةِ الَّتي لا يصدر عنها إلّا الباطل؛ إذ هي لا تتَّصف بهذه الصِّفات العليا، الدّالَّة على الكمال المطلق.

معنى تعريفِ صفتَي ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾:

صفات الله مطلقةٌ في دلالاتها مختصَّة في ذاته

جاءت صفةُ اللّهِ تعالى ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾ معرفةً؛ للدَّلالةِ على الكمال، فلا علوَّ يُشابه علوَّه، فهو العليُّ على التَّحقيق وحده دونَ سواهُ، والعُلوُّ: علوُّ الشمول لمنتهى الكمال في العلم، ومثلها صفة ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾، فهو وحده سبحانه الكبير دونَ سواهُ على التَّحقيق، والكِبَر: العظمة المعنويَّة، وهي منتهى القدرة والعدلِ والحكمةِ.

نكتةُ تقديمِ ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾ على ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾:

تقديمُ الأصلِ المناسب للسياق على تتمَّته وبيانه

تشيرُ هذه الآيةُ إلى كمال الله وعظيم قدرتِهِ، وعلوُّ الله مستعارٌ للجلال والكمال التّامِّ، ولهذا قُدِّمَ العلوُّ، والكِبَرُ مستعارٌ لتمام القدرة، أي: هو العليُّ الكبير دون ما يعبدون من دونِهِ سبحانه؛ إذ ليس لتلك الآلهةِ كمالٌ ولا قدرة ببرهان المشاهدة، فكيف يطلبون شفاعتَها[1]؟ فقدَّم ذِكرَ ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾؛ لأنَّه الأصلُ في كمال العلم الإلهيِّ، وهو المناسب لذكر الحقِّ، وذكر ﴿ٱلۡكَبِيرُ﴾ كالتَّتمَّة الدّالَّة على عظمة الرَّحمةِ ومنتهى الحكمة.

نكتةُ تخصيصِ صِفتَي ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ بالذِّكر:

خصَّ النَّظمُ هاتين الصِّفتين لمناسبة مقامِ الجواب، أي: قد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 317.

قضى بالحقِّ لكلِّ أحدٍ بما يستحقُّه، فإنَّه لا يخفى عليه حال أحدٍ، ولا يعوقه عن إيصالهِ إلى حقِّهِ عائقٌ، ولا يجوز دونه حائل[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الشَّفاعة والوَساطة:

ارتباطُ الشَّفاعةِ غالبًا بالآخرة، وعمـــوم الوساطة

الشَّفْعُ: ضمُّ الشيءِ إلى مثلِه، والشَّفاعَةُ: الانضمامُ إلى آخر ناصرًا له وسائلًا عنه، وأكثر ما يُستَعمَلُ في انضمام مَن هو أعلى حرمةً ومرتبة إلى مَن هو أدنى، ومنه: الشَّفاعَةُ في القيامة، قال تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: 87]، ﴿لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: 109]، ﴿لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [النّجم: 26]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: 28]، ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: 48]، أي: لا يشفع لهم، ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [الزخرف: 86]، ﴿مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [غافر: 18][2].

أمّا الوساطةُ؛ فتشير إلى التَّوسُّط بين طرفين في موقفٍ أو نزاعٍ، سواء كان ذلك في الأمور الدُّنيويَّة أو الدّينيَّة، وقد يكون في الأمور الحسنة والسَّيّئة.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 191.
(2) الأصفهانيّ، المفردات، ص: 457 - 458.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والأربعون،
سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 46 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-99-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 46 : المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-99-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0986397 بتاريخ 2025/01/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»